

Distr.: General  
13 October 2006  
Arabic  
Original: English/French

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠٧

٢٢ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، عن  
طريق الأمين العام، عملاً بأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٣١/١٩٩٦\*

مذكرة من الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٢	١ - الاتحاد العام لنقابات العمال
٥	٢ - الاتحاد الدولي لهيئات التفتيش
٧	٣ - المركز الهولندي للشعوب الأصلية
١٣	٤ - منظمة سفينة السلام
١٩	٥ - الرابطة العالمية للطرق

\* تصدر التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية دون تحرير رسمي.



## ١ - الاتحاد العام لنقابات العمال

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٨)

بيان استهلاكي

الاتحاد العام لنقابات العمال منظمة نقابية إقليمية غير تجارية تنتسب إليها مراكز وطنية لنقابات العمال في ١١ بلداً من رابطة الدول المستقلة (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ومولدوفا)، و٣٢ نقابة عمالية صناعية دولية من المنطقة، ويزيد مجموع عدد أعضائها على ٥٣ مليون شخص.

ووفقاً لدستور الاتحاد، "تأسس الاتحاد العام لنقابات العمال بهدف تعزيز جهود المنظمات المنتسبة له من أجل حماية الحقوق الاجتماعية والعمالية ومصالح العاملين في بلدان رابطة الدول المستقلة، وحقوق النقابات العمالية، وكفالة اضطلاعها بأنشطتها، وزيادة التضامن بين النقابات العمالية على المستوى الدولي". ومن بين الأهداف الهامة للاتحاد النهوض بمستويات المعيشة وكفالة العمالة الكاملة والكرامة بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ببلدان رابطة الدول المستقلة.

ويتمتع الاتحاد بالاستقلالية التنظيمية والمالية ولا يعمل سوى على أساس دستوره. ويتمتع أيضاً بالمركز الاستشاري لدى مجلس رؤساء الدول ورؤساء الحكومات، والجمعية البرلمانية المشتركة، وغيرها من هيئات بلدان رابطة الدول المستقلة.

يشاطر الاتحاد الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها افكارها ويدعم أنشطتها دعماً كاملاً، ويتمتع بالمركز الاستشاري لدى منظمة العمل الدولية، مع مشاركته بشكل نشط في مؤتمرات دورات مجلس إدارته، ومساعدته لفروع الاتحاد في الأعمال التحضيرية للاجتماعات القطاعية وتسييرها.

الإسهام في عمل الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية

حضر ممثلو المنظمات المنتسبة للاتحاد العام لنقابات العمال، الذين يعملون أيضاً بالنيابة عن الاتحاد نفسه، بانتظام الدورات السنوية للجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية. ونوقشت بعد ذلك التقارير الصادرة عنهما خلال اجتماعات مجالس إدارتها. واشترك ممثلو الاتحاد في جميع مؤتمرات العمل الدولية السنوية لمنظمة العمل الدولية التي عقدت في جنيف وفي معظم دورات مجلس إدارتها التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض.

منذ فترة ترجع إلى عام ١٩٩٦، تقدم الاتحاد إلى الجمعية البرلمانية الدولية لبلدان رابطة الدول المستقلة بمقترح لحث الدول الأعضاء برابطة الدول المستقلة على التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. ونتيجة لذلك، صدقت برلمانات البلدان التي تعمل بها كيانات منتسبة للاتحاد على جميع هذه الاتفاقيات وعددها ثمان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، قدم الاتحاد إلى الجمعية البرلمانية الدولية قائمة إضافية باتفاقيات منظمة العمل الدولية الإحدى عشرة التي ترى ضرورة التصديق عليها أيضاً. ودعمت الجمعية البرلمانية الدولية مقترح الاتحاد ودعت البرلمانات إلى البدء في التصديق على الاتفاقيات المحددة في قائمة الاتحاد.

واستناداً إلى وثائق الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وبمشاركة نشطة من الاتحاد، وضعت الجمعية البرلمانية الدولية عدداً من القوانين الإطارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول قضايا من مثل القانون الضريبي (٢٠٠٢)، والصحة العامة (٢٠٠٣)، والمساواة بين الجنسين (٢٠٠٤)، والشراسة الاجتماعية (٢٠٠٤) وما إلى ذلك.

وركز المؤتمران التابعان للاتحاد اللذان عقدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أهمية القيام بمزيد من العمل داخل إطار الأمم المتحدة. وبذا ركزت قرارات المؤتمر الرابع (٢٠٠٢) على الحاجة "للقيام بالعمل المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام على نحو أكثر انتظاماً".

وفي ما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) ناشد الاتحاد حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة "أن تتخذ خطوات أكثر جدية لتأمين التنفيذ الكامل للصكوك الدولية المعنية بحماية البيئة، بما في ذلك البيئة المهنية في سياق التنمية الاجتماعية" ففي آب/أغسطس ٢٠٠٣ أقرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بياناً موجهاً إلى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات وكذا إلى قادة البرلمانات بالدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تحث فيه هذه البلدان على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وشارك الاتحاد بعد ذلك في وضع مشروع اتفاقية لرابطة الدول المستقلة حول الوضع القانوني للعمال المهاجرين بناء على المبادئ الواردة في صكوك الأمم المتحدة بشأن هذه القضية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقد الاتحاد حلقة دراسية دولية في موسكو تتعلق بالمشكلات المرتبطة بهجرة العمالة في رابطة الدول المستقلة وحماية حقوق العمال المهاجرين، وأرسلت النتائج التي أقرها المشاركون في الحلقة الدراسية إلى برلمانات البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وحكوماتها.

وشدد المؤتمر الدولي للاتحاد الذي حمل عنوان "عولمة الاقتصاد والتكامل الإقليمي وتأثير هاتين العمليتين على وضع العمال في البلدان الأعضاء برابطة الدول المستقلة" (موسكو، ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢) على أهمية "تقوية وضع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها في عالم يتجه إلى العولمة". وأبرزت بشكل خاص الجهات المنتسبة للاتحاد الدولي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في المؤتمر الدولي العلمي والعملي المنحى المعني بالمشكلات التي تواجهها الحركة النقابية في رابطة الدول المستقلة في الوقت الحالي (تشولبون - آتا، قيرغيزستان، ٢٠٠٢).

نشر المعلومات الخاصة بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة

يعلق الاتحاد أهمية كبرى على هذا الجانب من خلال المداومة على نشر معلومات عن وثائق متعددة للأمم المتحدة وهيئاتها في مطبوعاته، مثل مطبوعة "Profsoyuzy" ("النقابات العمالية") الشهرية، ومطبوعة "Vestnik Profsoyuzov" ("صحيفة النقابات العمالية") التي تصدر مرة كل أسبوعين، ومطبوعة "InformContact" الفصلية وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال نشر الاتحاد في عام ٢٠٠٢ نص مبادرة الاتفاق العام، كما نشر في عام ٢٠٠٣ بيانات صادرة عن الأمم المتحدة حول الهجرة، ونشر في عام ٢٠٠٤ وصفاً مفصلاً لإعلان الألفية، ومادة حول هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يقوم به من نشاط وحول مفهوم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتنشر مواد مشابهة على الموقع الشبكي للاتحاد.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، عرّف الاتحاد بالعديد من الاحتفالات والأيام الخاصة التي تحتفل بها الأمم المتحدة، وأشار إليها في حالات أخرى، ومنها يوم الأمم المتحدة، ويوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة، وغيرها من التواريخ الرسمية المدرجة على جدول الأمم المتحدة للاحتفالات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كذلك اشترك ممثلو الاتحاد في العديد من الأحداث التي نظمها مركز الأمم المتحدة للإعلام والمكتب دون الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في موسكو.

## ٢ - الاتحاد الدولي لهيئات التفتيش

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٢)

### الجزء الأول - مقدمة

١' الاتحاد الدولي لهيئات التفتيش هو الرابطة النقابية المعنية بوكالات التفتيش وغيرها من المنظمات التي تقدم خدمات التفتيش والاختبار والتصديق دولياً. ويعد تعزيز النزاهة إحدى أولى أولويات الاتحاد.

تأسس الاتحاد في عام ١٩٨٢ ويشمل أعضاؤه وأعضاؤه المنتسبون الشركات الرائدة دولياً في مجال التفتيش من مختلف أنحاء العالم. ويغطي الأعضاء كافة مجالات التفتيش وما يتصل به من اختبار، الأمر الذي يجعل في عمل الاتحاد وآراءه تمثيلاً حقيقياً للمهنة.

والإتحاد هو منظمة لا تستهدف الربح؛ وتتمثل أهدافه في مراجعة الطرق، والمعايير، وإجراءات السلامة، والقواعد التي يتبعها الأعضاء ويراعونها، وتحسينها حيثما يكون ممكناً، وذلك لما فيه مصلحة الأعضاء وزبائنهم.

ويعزز الاتحاد التعاون بين وكالات التفتيش، والمعامل والمختبرات، والمؤسسات التجارية ذات الصلة في مختلف أنحاء العالم في سبيل:

- وضع معايير تقنية ومهنية، وطرق للتفتيش والاختبار، ومدونات لقواعد الممارسات، والتنسيق بينها؛
- رفع الكفاءة ووضع إجراءات موحدة؛
- تطوير طرق التعليم والتدريب التقنيين؛
- تمثيل المهنة لدى الهيئات الحكومية والروابط التجارية؛
- النهوض بالتفسير الموحد للاتفاقيات الدولية المعنية بالسلامة والتعاون من أجل تنفيذها.

٢' جعل الاتحاد الدولي لهيئات التفتيش، اعتباراً من عام ٢٠٠٤، من قيام جميع الشركات الأعضاء باعتماد ميثاق للائتمان، يوافق الاتحاد على أنه ينفذ أحكام ميثاق الائتمان الخاص بالاتحاد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ويوضع هذا الميثاق موضع التنفيذ شرطاً للعضوية.

تتناول مبادئ الائتمان التي يستند إليها هذا الميثاق قواعد السلوك والآداب المهنية التقنية والتجارية في المجالات الآتية:

- النزاهة؛

- تنازع المصالح؛
- السرية؛
- مكافحة الرشوة؛
- التسويق المنصف.

ويتعين على الشركات الأعضاء تنفيذ ميثاق الامتثال والتقييد به كشرط للعضوية، الأمر الذي يتضمن:

- موافقة الاتحاد على تنفيذ العضو أحكام الميثاق؛
- وضع برنامج للامتثال على صعيد المنظمة العضو؛
- تنفيذ السياسات والإجراءات بما يتماشى مع الميثاق؛
- تدريب الموظفين عالمياً؛
- الرقابة المنتظمة على امتثال المدونة من خلال المراجعة الداخلية.

ويتعين على الأعضاء من أجل ضمان فاعلية تنفيذهم له تقديم برنامجهم الخاص بالامتثال إلى اختبار سنوي مستقل للمراجعة ترفع نتائجه إلى الاتحاد.

### الجزء الثاني - إسهام الاتحاد في عمل الأمم المتحدة

يتمثل الإسهام الرئيسي للاتحاد في عمل الأمم المتحدة في تيسير التجارة الدولية. ويتحقق هذا في المقام الأول من خلال التفتيش المنتظم على السلع التي يجري الاتجار فيها من أجل الحصول على تأكيد مستقل من أهل الخبرة على تماشيها مع اللوائح المعنية وغيرها من المتطلبات التي قد تحددها السلطات وقد يحددها المشترون. تتعلق هذه المتطلبات في المقام الأول بالسلامة والأمن والحماية البيئية والجودة.

وعلاوة على ذلك، يؤدي الاتحاد مهمة محددة بموجب اتفاق غات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والجمارك) لعام ١٩٨٦ المعني بالتفتيش قبل الشحن. وتعلق هذه المهمة ببرامج التفتيش التي صدر بها تكليف من الحكومة لضمان سلامة البضائع الواردة إلى أراضي الحكومات محل النظر. ويكفل الاتحاد نزاهة شركات التفتيش التي تتولى هذه العقود بالنيابة عن الحكومات واختصاصها من خلال أعمال مدونة قواعد الممارسات الخاصة بالتفتيش قبل الشحن التي صدر بها تكليف من الحكومات (IFIA 1001). ويتبع الاتحاد آلية للمراجعة لضمان أن يكون عمل أعضائه الذين يتولون مثل هذه العقود الخاصة بالتفتيش قبل الشحن متمشياً دائماً مع مدونة قواعد الممارسات هذه طوال فترات أعمالهم، أينما كانت في العالم.

### ٣ - المركز الهولندي للشعوب الأصلية

(مُنح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٢)

#### الجزء الأول - مقدمة

١' يسعى المركز الهولندي للشعوب الأصلية إلى عالم ينعم بالعدل والاستدامة، ويساند عملية التغيير الاجتماعي الهادفة إلى الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها وحمايتها. وفي هذا السياق، تدعم هذه المؤسسة بشكل خاص حقوق نساء الشعوب الأصلية ووضعهن الاجتماعي. ويسعى المركز إلى بلوغ هذا الهدف عن طريق: (أ) دعم المشاركة النشطة للشعوب الأصلية في عملية وضع السياسات على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛ (ب) مساندة مبادرات ومشاريع الشعوب الأصلية؛ (ج) رصد سياسات المنظمات الوطنية والدولية على المستويات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية في ما يتعلق بالشعوب الأصلية والتأثير فيها؛ (د) العمل على توعية الجمهور في ما يتعلق بحالة الشعوب الأصلية؛ (هـ) الاضطلاع بجميع الأنشطة الأخرى المتصلة مباشرة أو بصورة غير مباشرة بما سبق.

٢' لا تزال طبيعة ونطاق أنشطة المركز وأهدافه وغاياته على النحو الذي وردت فيه في تقريرنا الموجه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. لكن النظام الأساسي للمنظمة قد عُدل في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على النحو الذي كان المركز قد أقره في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لمواءمته مع الهيكل التنظيمي الحالي للمركز ولاستيفاء المعايير المطلوبة لتحقيق معيار الجودة المعمول به في مؤسسات جمع الأموال في هولندا.

#### الجزء الثاني - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

١' المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمراته الرئيسية واجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى

شارك المركز بشكل نشط في اجتماعات الأمم المتحدة التالية، غير مكتف فيها بتوفير الدعم التقني والمالي للشعوب الأصلية بل ساعيا إلى حشد التأييد لنصرة حقوقهم. وفي ما يلي الاجتماعات التي حضرها المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (١) "الدورة السابعة للفريق العامل ما بين الدورات والمفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ٢٦ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، جنيف، سويسرا". (٢) "الاجتماع الثاني للفريق العامل ما بين الدورات المخصص للمفتوح العضوية المعني بالمادة ٨ (ي)، ٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، مونتريال، كندا". (٣) "الاجتماع الثالث

للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٥ آذار/مارس - ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نيويورك، الولايات المتحدة". (٤) "المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ٧ - ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لاهاي، هولندا". (٥) "الدورة الثامنة والخمسون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند ١٥ من جدول الأعمال المتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، جنيف، سويسرا". (٦) "الدورة الأولى لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٣ - ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية". هذا وقد قدم المركز عرضاً شفويًا في سياق البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بمناقشة عامة. (٧) "الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٧ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بالي إندونيسيا". (٨) "الدورة العشرون لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ٢٢ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، جنيف، سويسرا". (٩) "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا". (١٠) "الدورة الثامنة للفريق العامل ما بين الدورات والمفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ٢ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، جنيف، سويسرا". (١١) "الدورة التاسعة والخمسون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند ١٥ من جدول الأعمال المتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، جنيف، سويسرا". وقد جرى فيها تقديم عرض شفوي باسم المركز. (١٢) "الدورة الحادية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، نيويورك، الولايات المتحدة". (١٣) "الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٢ - ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، نيويورك، الولايات المتحدة". (١٤) "الدورة الحادية والعشرون لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ٢٢ - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا". (١٥) "الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣، الجزء العام، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، جنيف، سويسرا". وفيها قدم المركز بيانًا في سياق البند ١٤ (ح) من جدول الأعمال المتعلق بالمسائل الاجتماعية والمتصلة بحقوق الإنسان: المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية". (١٦) "الدورة التاسعة لفريق الأمم المتحدة العامل ما بين الدورات والمفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ١٥ - ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، جنيف، سويسرا". (١٧) "الاجتماع الثاني للفريق العامل ما بين الدورات المخصص المعني بالوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، ١ - ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مونتريال، كندا". (١٨) "الاجتماع الثالث للفريق العامل ما بين



الدورات المخصص المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها، ٨ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مونتريال، كندا". (١٩) "المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ٩ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، كوالالمبور، ماليزيا". (٢٠) "الدورة الستون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند ١٥ من جدول الأعمال المتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا". وفيها قدم المركز مداخله تحريرية في سياق البندين ١٥ و ١٨ من جدول الأعمال المؤقت بعنوان: Effective Functioning of Human Rights Mechanisms، الاشتغال الفعلي لآليات حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/NGO/247). ونظم المركز يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حدثاً جانبياً بعنوان: خبراء وممثلو الشعوب الأصلية في حكومات الاتحاد الأوروبي يجتمعون لتعزيز الحوار ولبناء التفاهم حول النقاط الأساسية في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية". (٢١) "الدورة الثالثة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ١٤ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نيويورك، الولايات المتحدة". (٢٢) "الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٠ - ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، نيويورك، الولايات المتحدة". وفيه قدم المركز مداخله تحريرية باسم شبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي، في سياق البند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بنساء الشعوب الأصلية (E/C.19/2004/8). وشارك مع الشبكة المذكورة في تنظيم حدث جانبي بعنوان 'نساء الشعوب الأصلية والتنوع البيولوجي' في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤". (٢٣) "الدورة الثانية والعشرون لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٩ - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، جنيف، سويسرا". (٢٤) "الدورة العاشرة لفريق الأمم المتحدة العامل ما بين الدورات والمفتوح العضوية المعني بوضع مشروع الإعلان، ١٣ - ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، جنيف، سويسرا". (٢٥) "حلقة العمل الدولية المعنية بالمنهجيات المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والشعوب الأصلية، ١٧ - ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نيويورك، الولايات المتحدة". (٢٦) "الاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص ما بين الدورات المعني بالوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، ١٤ - ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بانكوك، تايلند". (٢٧) "استعراض وتقييم السنوات العشر لتنفيذ إعلان ومنهج عمل بيجين، الدورة التاسعة والأربعون لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، ٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، نيويورك، الولايات المتحدة". (٢٨) "الدورة الحادية والستون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند ١٥ من جدول الأعمال المتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، جنيف، سويسرا". وفيها قدم المركز مداخله تحريرية في سياق البندين ٦ و ١٥ من جدول

الأعمال المؤقت بعنوان *Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and all Forms of Discrimination*، العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز (E/CN.4/2005/NGO/137). وقدم المركز أيضا مداخلة شفوية في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما شارك المركز في تنظيم حدث جانبي للمنظمات غير الحكومية بعنوان "النهوض بحقوق الإنسان للشعب الأصلية: تحد حاسم للمجتمع الدولي"، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. (٢٩) "الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ١١ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، نيويورك، الولايات المتحدة". (٣٠) "الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٦ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، نيويورك، الولايات المتحدة. وفيها قدم المركز بياناً تحريراً باسم شبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي ف سياق بند جدول الأعمال المتعلق بنساء الشعوب الأصلية (E/C.19/2004/8). وشارك المركز مع الشبكة المذكورة في تنظيم حدث جانبي بعنوان "نساء الشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية"، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. (٣١) "الاجتماع الأول للفريق المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية، ١٣ - ١٧ حزيران/يونيه، موني كاتيني، إيطاليا". (٣٢) "الدورة الثالثة والعشرون لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ١٨ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، جنيف، سويسرا". ونظم المركز لقاء جانبياً عن الموضوع الخاص بعنوان "نساء الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية". (٣٣) "الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بمراجعة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، ٥ - ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مونتريال، كندا". (٣٤) "الاجتماع الحادي عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مونتريال، كندا". (٣٥) "الدورة الحادية عشرة لفريق الأمم المتحدة العامل ما بين الدورات والمفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ٥ - ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جنيف، سويسرا". وفيها شارك المركز في تقديم ٣ بيانات مشتركة كبرى عناوينها هي التالية: الأحكام العامة لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، *General Provisions of the Draft U.N Declaration on the Rights of Indigenous Peoples* (E/CN.4/2005/WG.15/CRP.2)؛ والحاجة الماسة لتحسين عملية عملية الأمم المتحدة للمعايير وأهمية معيار "التماسي مع القانون الدولي وتطوره التدريجي، *Urgent Need to Improve the U.N. Standard-Setting Process Importance of Criteria of "Consistent with International Law and its Progressive Development"* (E/CN.4/2005/WG.15/CRP.3)؛ وحق

الشعوب الأصلية في استرداد حقوقها، *Indigenous Peoples' Right to Restitution*، (E/CN.4/2005/WG.15/CRP.4).

### ٢٠ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو وكالاتها المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

- برعاية المركز، ساهم خبير في شؤون الشعوب الأصلية من مؤسسة تبتية "Tebtebba Foundation"، بصفته خبيراً أساسياً، في ورقة عمل أولية بشأن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة المستنيرة من قبل الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالتنمية التي تؤثر على أراضيها ومواردها الطبيعية وشارك في صياغتها (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2004/4) حلقة العمل الدولية المعنية بالمنهجيات المتعلقة بالموافقة الحرة المسبقة المستنيرة والشعوب الأصلية.
- يضطلع المركز برئاسة مجلس إدارة صندوق حقوق الإنسان الخاص بالشعوب الأصلية الذي يتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية لضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في اجتماعات حقوق الإنسان ذات الصلة التي تنظمها الأمم المتحدة.
- ويتعاون المركز، عبر صندوق حقوق البيئة الخاصة بالشعوب الأصلية التابع له وشبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي، مع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي من أجل مشاركة الشعوب الأصلية الكاملة والفعالة في الاجتماعات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي وهيئاتها الفرعية.

### ٣٠ المبادرات التي يضطلع بها المركز لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وخصوصاً الأهداف الإنمائية للألفية

المبادرات التي قام بها المركز في سياق برنامجه لنصرة حقوق الشعوب الأصلية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ هي مساهمة في برامج عمل عقد الأمم المتحدة لشعوب العالم الأصلية. ويمكن أن تنسب هذه الأنشطة أيضاً إلى الأهداف الإنمائية للألفية: الهدف الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف السابع (كفالة الاستدامة البيئية). وقد أنفق المركز ما مجموعه ٣١١ ٧٥٥ يورو لتحقيق أهدافه بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٥.

#### ٤' الأنشطة المضطلع بها لدعم المبادئ العالمية

احتفل المركز بذكرى انتهاء العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤) بحدث دولي ضم شعوبا أصلية من أنحاء العالم كافة عقد في قصر السلام في لاهاي، هولندا، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونُظم في المساء أيضا برنامج ثقافي في المتحف الإثنوغرافي *Museon* في لاهاي، ضم عروضاً ثقافية ومأكولات خاصة بالشعوب الأصلية. لاقى هذا اللقاء نجاحاً لدى الجمهور واسترعى انتباه وسائل الإعلام الوطنية.

## ٤ - منظمة سفينة السلام

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٢)

## الجزء الأول - مقدمة

منظمة سفينة السلام هي منظمة دولية غير حكومية لا تستهدف الربح مقرها في اليابان، وهي تعمل في سبيل تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المتكافئة والمستدامة واحترام البيئة، وذلك من خلال تنظيم برامج تثقيفية عالمية، والسفر المسؤول، والمشروعات التعاونية، وأنشطة الدعوة. وتنفذ المنظمة أنشطتها الرئيسية عن طريق سفينة ركاب مستأجرة تجوب العالم في رحلات سلام. وتخلق السفينة مساحة محايدة متنقلة وتمكّن الأشخاص من المشاركة، عبر الحدود، في حوار والاضطلاع بتعاون مشترك في البحار وفي الموانئ التي نزورها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت منظمة سفينة السلام بثلاث عشرة رحلة من أجل السلام حول العالم، وبرحلتين إقليميتين للمصالحة في شمال شرق آسيا. وشارك ما يربو على ١٠ ٠٠٠ شخص في برامج التثقيف المعنية بالسلام والاستدامة والتي تجري على متن السفينة، كما شاركت آلاف أخرى مؤلفة في أنشطة تعاونية بموانئ زيارتنا.

ومن بين الانتماءات البارزة الجديدة التي تحققت للمنظمة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أنها صارت الشريك العالمي للشبكة الإقليمية غير الرسمية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فتنشط منظمة سفينة السلام كجزء من هذه الشبكة في وضع برنامج للتثقيف بالأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطط لتنفيذ هذا البرنامج. ومن بين الانتماءات الجديدة الأخرى للمنظمة انضمامها للأمانة العامة الإقليمية لدول شمال شرق آسيا لعملية الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وقد شمل هذا تنظيم حوار على المستويين الإقليمي والدولي يتعلق بالشراكات بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية والمنظمات الدولية في مجالي منع نشوب الصراع وبناء السلم. وفي عام ٢٠٠٥، صارت منظمة سفينة السلام منظمة غير حكومية منتسبة إلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة. ولم تحدث تغييرات جوهرية أخرى في التنظيم منذ منح المنظمة المركز الاستشاري.

## الجزء الثاني - إسهام المنظمة في عمل الأمم المتحدة

### ١٦ المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو المؤتمرات الرئيسية وغيرها من الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة

قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء بشأن وضع برامج أكاديمية وأدوات تربوية وبرامجيات تعليمية جديدة من أجل تعزيز النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها (باريس، فرنسا؛ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). بحضور مدير منظمة سفينة السلام. وقدّم تعليق شفهي بخصوص المنهجية التعليمية لمنظمة سفينة السلام وقدرتها على المشاركة في التثقيف بالأهداف الإنمائية للألفية.

المؤتمر السنوي الثامن والخمسون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية: "التحدي الذي نواجهه: أصوات للسلام والشرابات والتجديد" (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥). تحدث أحد الموظفين بمنظمة سفينة السلام خلال حلقة مناقشة عامة حول: "الأمن الجماعي: أولويات المجتمع المدني"، عن الأمن البشري والمبدأ الذي تنص عليه المادة ٩ من الدستور الياباني.

جلسات الاستماع غير الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة مع ممثلي المجتمع المدني (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ٢٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥). أدلى أحد موظفي منظمة سفينة السلام بتعليق شفهي بشأن نزع السلاح في إطار المجموعة من جدول الأعمال المعنونة "التحرر من الخوف"، وقدم توصيات تحمل عنوان "جردوا الأمن من السلاح وأوجدوا سبلا لا تتسم بالعنف".

مؤتمر لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥). حضر موظفون من المنظمة الاجتماعات الرسمية بصفة مراقبين. وقدمت عدة عروض في منتدى للمنظمات غير الحكومية الموازي: فتحدث أحد موظفي منظمة سفينة السلام عما يضطلع به الشباب من أنشطة في حلقة عمل عنوانها: "ضحايا التعرض للإشعاع يدعون لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا - شهادات وأعمال الشباب". وتحدث أحد موظفي منظمة سفينة السلام عن الحيلولة دون وقوع مواجهة نووية في جلسة مناقشة مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، في حلقة العمل التي تحمل عنوان "منع نشوب حرب نووية: منع نشوب حرب". وتحدث أحد موظفي منظمة سفينة

السلام عن السياسة النووية التي تنتهجها اليابان في حلقة العمل ”مناشدة اليابان لتولي الريادة - دعوة إلى تأجيل فتح مصنع روكاشو لإعادة التجهيز إلى أجل غير مسمى“.

الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (بوينس آيرس، الأرجنتين؛ ٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٤). حضر أحد موظفي المنظمة المؤتمر كمراقب، ونظم حدثاً عاماً في المدينة لزيادة الوعي بالدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف.

مؤتمر قمة القيادات الشبابية في عموم آسيا المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (هيوشيما، اليابان؛ ١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). حضر موظف من المنظمة المؤتمر كمراقب (لم تكن هناك عروض أو إسهامات شفوية أو مكتوبة).

المؤتمر السنوي السابع والخمسون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية: ”الأهداف الإنمائية للألفية: المجتمع المدني ينشط“ (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). حضر ثلاثة من موظفي منظمة سفينية السلام المؤتمر. ولم تكن هناك عروض أو إسهامات شفوية أو مكتوبة. وأقيم حفل استقبال على متن سفينة السلام.

منتدى المنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني المعني بالأعمال التحضيرية للجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ المعني بموضوع ”تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً“ (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤). حضر أحد موظفي المنظمة المنتدى. كان هناك إسهام شفوي يتعلق بالحاجة للسلام كشرط مسبق للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المؤتمر السنوي السادس والخمسون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية: ”أمن الإنسان وكرامته: الوفاء بوعود الأمم المتحدة“ (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). حضر ثلاثة من موظفي منظمة سفينية السلام المؤتمر. ولم تكن هناك عروض أو إسهامات شفوية أو مكتوبة.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا؛ ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). شاركت المنظمة كمراقب في الاجتماعات الرئيسية. ونظمت أحداثاً تتعلق بيوم سفينة السلام في منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي الذي يركز على تأثير الصراع على التنمية المستدامة، ونشرت بياناً تحت عنوان ”لا سلام بلا استدامة، ولا استدامة بلا سلام“.

٢٠ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة أو كليهما في الميدان أو بالمقر الرئيسي أو في كليهما (بما في ذلك حضور الاجتماعات/المؤتمرات ذات الصلة بالأمم المتحدة)

وزارة الشؤون الخارجية اليابانية تتشاور مع المجتمع المدني بخصوص إصلاح الأمم المتحدة (طوكيو، اليابان؛ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥). قامت منظمة سفينة السلام بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية اليابانية برعاية هذا المنتدى العام للتشاور من أجل وضع سياسة لإصلاح الأمم المتحدة قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٥.

من رد الفعل إلى المنع: المجتمع المدني يصوغ شراكات لمنع نشوب النزاعات ولبناء السلم (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ١٩-٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥). ترأست منظمة سفينة السلام وفداً قوامه ٤٠ مندوباً من دول شمال شرق آسيا. وقدم مدير المنظمة عرضاً شفهياً بشأن نزع السلاح. ونظمت أربع حلقات عمل (تتعلق بالمرأة والصراع؛ والتتقيف بالسلام؛ ودراسات السلام؛ ونزع السلاح النووي).

مائدة مستديرة بشأن الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة (مقر جامعة الأمم المتحدة، طوكيو، اليابان؛ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥). نظمت منظمة سفينة السلام اجتماع مائدة مستديرة للتعريف بعملية الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة في شمال شرق آسيا ومناقشتها. حضر الاجتماع ممثلون من فرعي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليابان، ومركز الأمم المتحدة للإعلام في اليابان.

المؤتمر المعني بالشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة (مقر جامعة الأمم المتحدة، طوكيو، اليابان؛ شباط/فبراير ٢٠٠٥). وضعت العناصر الفاعلة من المنظمات غير الحكومية في دول شمال شرق آسيا الصيغة النهائية للتوصيات المتعلقة بوضع آلية إقليمية لصون السلم في المنطقة، مختتمة بذلك عملية دامت عاماً كاملاً.

منتدى المجتمع المدني في آسيا لعام ٢٠٠٤: ”الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الحكم الديمقراطي في آسيا: بناء القدرات وإقامة الشبكات في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة“ (بانكوك، تايلند؛ ٢١-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). قدم أحد الموظفين عرضاً عن عملية الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة في شمال شرق آسيا ومنظمة سفينة السلام.

أصوات شباب شمال شرق آسيا في الأمم المتحدة (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). بدعم من قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة



الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدمت منظمة سفينة السلام عرضاً وأجرت مناقشة حول بناء السلم في شمال شرق آسيا.

مشاورة الشبكة الإقليمية غير الرسمية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مونتيفو باي، جامايكا (مؤجل) (كان من المزمع عقدها بمناسبة زيارة سفينة السلام لجامايكا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). نظّم مؤتمر للمنظمات غير الحكومية في جامايكا لمناقشة التقدم الذي تحقّق على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية. ألغيت المشاورة بسبب الإعصار.

ما تضرّط به المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمجتمع المدني من أدوار في بناء السلم في شمال شرق آسيا (طوكيو، اليابان؛ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤). ندوة نظّمت بالشراكة مع منظمة سفينة السلام والاتحاد الياباني لجمعيات المحامين.

حافلة الأمم المتحدة المدرسية على البساط الإلكتروني (Cyberschoolbus) على الموقع <http://www.un.org/Pubs/CyberSchoolBus/index.asp> كان لمنظمة سفينة السلام إسهامات شتى في البرنامج العالمي للتعليم والتعلم الذي تنهض به الأمم المتحدة، وفي موقعها الإلكتروني الـ Cyberschoolbus مركزاً على القضايا التي تواجهها السفينة في الموائى التي ترسو بها.

٣' المبادرات التي اتخذت دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية: تقدم منظمة سفينة السلام محاضرات وحلقات عمل بشكل مستمر على متن السفينة تتعلق بقضايا التنمية والسلام، ووصلت إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودأبت المنظمة على المشاركة في عملية وضع برامج تنفيذية وتنفيذها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستكون هذه من الأنشطة الرئيسية التي ستضطلع بها المنظمة خلال السنوات القادمة. وقد عملت المنظمة، إلى جانب برامجها التثقيفية، في شراكة مع المنظمات المحلية حول العالم، بغية تنفيذ مشروعات تدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شملت هذه الأنشطة مشروعاً للأمن الغذائي في كولومبيا، وتطوير البنية التحتية التعليمية من خلال إقامة مراكز مجتمعية للحاسوب في سري لانكا في فترة ما بعد كارثة تسونامي، وإيصال سلع الدعم الطبي إلى المدنيين في العراق، وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ في أعقاب الزلزال الذي ضرب باكستان عام ٢٠٠٥.

٤' الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لدعم المبادئ العالمية: منظمة سفينة السلام شريك نشط في العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)، هذا وقد قدمت سفينة السلام إسهاماً خطياً إلى "التقرير العالمي المعني بثقافة السلام" المشار إليه في الوثيقة A/RES/60/L.5 وقادت المنظمة في عام ٢٠٠٤ حملة لإرساء تقليد هدنة الألعاب الأولمبية أو Ekecheiria خلال الألعاب الأولمبية في أثينا. واحتفلت المنظمة بيوم الأمم المتحدة العالمي للسلام يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بإقامة مهرجان وعقد ندوة على متن السفينة.

## ٥ - الرابطة العالمية للطرق

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٧٠)

قامت الرابطة العالمية للطرق، التي كان إنشاؤها في عام ١٩٠٩، والتي كانت تدعى من قبل الرابطة الدولية الدائمة لمؤتمرات الطرق بتغيير اسمها عام ١٩٩٥ على إثر وضع خططها الاستراتيجية الأولى. وإن احتفظت بمختصر تسميتها الأصلية AIPCR (بالانكليزية) و عدلت بنود نظامها الأساسي. وظلت رابطة غير سياسية وغير هادفة للربح. وقد مُنحت المركز الاستشاري من الفئة الثانية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ١٩٧٠. ولغتا عملها الرسميتان هما الانكليزية والفرنسية لكن لغات أخرى كالإسبانية تستخدم في اجتماعات المجلس وفي بعض الأحداث الرسمية كالمؤتمرات.

تهدف الرابطة، التي أنشأت لنفسها منذ عام ١٩٩٦ موقعا على الإنترنت ([www.piarc.org](http://www.piarc.org))، إلى تنمية التعاون الدولي وإلى تعزيز التقدم في المجالات التالية:

- تحديد سياسات النقل على الطرق؛
- تصميم الطرق وشقها وتخطيطها وصيانتها؛
- تشغيل شبكات الطرق وإدارتها؛
- نقل التكنولوجيا، ولا سيما إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر نُظُمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية.

وتنفذ أنشطة الرابطة في سياق خطط استراتيجية موضوعة لأربع سنوات تغطي الخطة الأخيرة منها الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ .

كانت الرابطة في نهاية عام ٢٠٠٥ تضم ١٠٩ أعضاء و ٥٩١ عضوا من أعضاء المجموعات وأكثر من ١٥٠ ١ عضوا فرديا في أكثر من ١٢٠ بلدا. ويمثل البلدان الأعضاء فيها مديرو إدارات الطرق أو أشخاص ذوو رتب مماثلة. والبلدان الجدد التي انضمت إلى الرابطة خلال فترة الأربع سنوات الحالية هي (بالترتيب الأبجدي) أذربيجان وأيسلند وبابوا غينيا الجديدة وبوتان وتوغو والسلفادور وسوازيلند وفيت نام وكمبوديا ونيبال. وهذه البلدان، كما يلاحظ، هي أساسا بلدان نامية أو بلدان تمر نُظُمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية، تلحق الآن بركب الدول المتقدمة النمو المنتمية بأجمعها إلى الرابطة.

وأثناء هذه الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ نفسها أشرفت الرابطة على أنشطة ١٩ لجنة فنية وفريق عمل تقنيا مكونا من خبراء رفيعي المستوى بارزين في مجالات عملهم، يؤدون

أيضا مهام لصالح منظمات دولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة وغيرها. وصدر عن هذه اللجان والأفرقة العاملة زهاء أربعين تقريراً عُمِّمت على نطاق واسع (ينبغي ملاحظة أنه سيتاح للجميع الوصول قريبا إلى هذه الوثائق على موقع الرابطة على الإنترنت). وقد ضمت هذه التقارير خلال الفترة مدار البحث بعض التقارير الجامعة التي تشكل مراجع في هذا المجال، وهي المبادئ التوجيهية لإعادة تأهيل الطرق التي صدرت عام ٢٠٠٣، ودليل السلامة على الطرق الذي نشر عام ٢٠٠٥، ودليل علوم وتكنولوجيا المعلومات الذي صدر عام ٢٠٠٥.

ويشارك أعضاء اللجان والأفرقة العاملة أيضا مع خبراء آخرين في كتابة مقالات لمجلة الرابطة الفصلية ROUTES/ROADS، وهي مجلة ثنائية اللغة فرنسية - انكليزية يُطبع منها ٥٠٠٠ نسخة وتوزع في ١٢٣ بلدا.

تضاف إلى هذه الأعمال المرجعية وقائع المؤتمرات التي تنظمها الرابطة كل أربع سنوات، وهي للفترة الحالية:

- المؤتمر الدولي الشتوي الحادي والعشرون المتعلق بالطرق المنعقد في سابورو (اليابان) من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (٢٣٠٠ مشارك من ٦١ بلدا منهم ٧ وزراء). وقد ألقى كلمة الافتتاح في هذا المؤتمر السيد أدولف أوجي المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام؛

- مؤتمر الطرق العالمي الثاني والعشرون المنعقد في دربان (جنوب أفريقيا) من ١٩ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بدعوة من جنوب أفريقيا والذي ضم ٣٥٠٠ شخص من ١٠٧ بلداً بينهم أكثر من ٤٠ وزيرا مكلفا بملفات الطرق وبنائها التحتية.

وتشكل المنشورات الصادرة في سياق هذين المؤتمرين بالفعل (كما هي الحال بالنسبة للندوات العديدة التي تنظمها الرابطة أيضا) مصدرا فريدا للمعلومات عن الوضع الراهن للمسائل ذات الصلة بالطرق والنقل على الطرق في العالم.

وقد أبقت الرابطة على الصندوق الخاص المهادف إلى تسهيل مشاركة ممثلي بلدانها الأعضاء التي يقل ناتجها القومي الإجمالي عن ٣١٠٠ دولار أمريكي للشخص في السنة في أنشطتها، عن طريق تحمّل جزء من نفقات سفرهم أو إقامتهم. كما أنّ لدى الرابطة برنامجا هاما من الحلقات الدراسية المواضيعية (زهاء ثلاثين حلقة كل أربع سنوات) التي تنظم في

مختلف القارات، وذلك لتشجيع نشر المعارف وتكوين شبكات في البلدان النامية والبلدان التي تمر نُظُمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية.

وما انفكت الرابطة تنفق أيضا منذ عام ١٩٩٤ على الشبكة العالمية لتبادل المعلومات (World Interchange Network) التي تهدف إلى الوصل ما بين الممارسين والخبراء لتلبية احتياجات المجتمع الدولي للطرق. وتستند هذه الشبكة إلى الإنترنت التي تتيح نشر الخبرات الفنية بشكل أفضل ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر نُظُمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية.

بالإضافة إلى ذلك، واستجابة إلى حاجة البلدان النامية والبلدان التي تمر نُظُمها الاقتصادية بمرحلة انتقالية لأدوات منهجية في مجال الدراسات الفنية الاقتصادية لمشاكل الاستثمار المتعلقة بشق وصيانة شبكات الطرق، خلفت الرابطة البنك الدولي منذ عام ١٩٩٦ في تولي إنشاء برمجية نظام تطوير الطرق الرئيسية وإدارتها، HDM-4 فقامت خلال فترة السنوات الأربع الحالية بالإشراف على تطوير الصيغة ٢ منه. أخيرا، وبالإضافة إلى هذه الأنشطة ذات الطابع العلمي والتقني والاقتصادي، ما انفكت الرابطة تبذل منذ سنوات جهودا حثيثة لتوحيد مصطلحات مهن الطرق ومصطلحات الطرق وهندستها، وقد قامت في إطار لجنة المصطلحات التابعة لها (CTERM) باستحداث مسارد ومعاجم وقواميس شتى متيسرة لأعضائها على الإنترنت. واللغات المتاحة حتى اليوم هي الألمانية والإسبانية والانكليزية والإيطالية والبرتغالية والروسية والكرواتية والصربية والفرنسية والفيتنامية والهولندية والهنغارية واليابانية.

وتجرى بعض أنشطة الرابطة بالتعاون مع بعض وكالات الأمم المتحدة كمشاركة منظمة العمل الدولية مثلا في أعمال اللجنة الفنية ٢,٥ المعنية بالطرق الريفية والانتفاع بها، ومشاركة منظمة الصحة العالمية في اللجنة الفنية ٣,١ المعنية بالسلامة على الطرق. ويندرج العديد من هذه الأعمال في سياق واسع للغاية مثل الأهداف الإنمائية للألفية. فالمسائل المتعلقة مثلا بالحصول على نمو مستدام، وهو شرط ضروري للتنمية والاندماج في الحياة الاقتصادية وللحصول على التعليم وللحصول على العناية الصحية لأهداف ذات صلة بالهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الحلقات الدراسية والشبكة العالمية لتبادل المعلومات وكذلك الدعم المقدم إلى مندوبي البلدان النامية من صندوق الرابطة الخاص، والهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ختاماً، تبقى الرابطة العالمية للطرق منتدى لتبادل الخبرات، لا يضاهى من حيث حياده وعدم انحيازه وغياب الدعوة إلى مصالح اقتصادية معينة. ويدل عدد البلدان النامية المتزايد الذي ينضم إلى الرابطة على مدى ما لهذه التقارير الموجزة ولتبادل الخبرات والمشاركة في شبكات الخبراء الصادرة عن الرابطة من أهمية بالنسبة لمهنيي هذه البلدان. وتأخذ الرابطة بالاعتبار، عن طريق استكمال وتحديث أهدافها ومهامها بشكل منتظم في خططها الاستراتيجية الموضوعة لأربع سنوات، التطور الحاصل في السياق الاجتماعي والاقتصادي العالمي لتستجيب لاحتياجات المجتمع الدولي على صعيد الطرق والنقل على الطرق.